الأنباء
الاربعاء 12 اكتوبر

العقد سيدر عائداً مالياً كبيراً للكويت

مؤسسة البترول توقّع عقد توريد نفط خام طويل الأمد مع مصفاة فوجي اليابانية لأول مرة في تاريخ الشركتين

وقع الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية فاروق الزنكي عقد توريد نفط خام كويتي طويل الأمد مع مصفاة فوجي اليابانية لأول مرة في تاريخ الشركتين.

وقالت المؤسسة في تصريح لـ «كونا» ان «هذا العقد سيدر عائدا ماليا كبيرا لدولة الكويت يصل لمليارات الدولارات خلال الأعوام المقبلة».

فاروق الزنكي

وذكرت انها نجحت في ابرام هذا العقد على الرغم من نزول الطلب على النفط الخام والمشتقات البترولية في السوق الياباني ما يعد انجازا يعزز دور الكويت كمصدر رئيسي للنفط في الأسواق العالمية لاسيما ان السوق الياباني يعتبر أحد أهم الأسواق النفطية للكويت اذ يشكل 20٪ من عائدات النفط ومشتقاته.

وأكدت المؤسسة ان الجانبين يدرسان حاليا امكانية توصيل الكميات المتفق عليها في العقد المبرم بواسطة ناقلات النفط الكويتية.

وأضافت ان وفد «مصفاة فوجي» أشاد بالمبادرة السامية لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الخاصة بالمساعدة المقدمة للشعب الياباني بعد حادثة الزلزال الكبير الذي هز شمال شرق اليابان وما أعقبه من موجات المد البحري (تسونامي) في مارس الماضي.

ومن المقرر ان يحضر الزنكي والوفد المرافق له غدا الاحتفال الكبير المقام في اليابان بمناسبة وصول أول شحنة من منحة النفط الكويتية التي تبرع بها صاحب السمو الأمير للشعب الياباني.

ولي العهد القطري يضع حجر أساس الميناء الجديد بتكلفة 25,6 مليار ريال قطري

الدوحة ـ كونا: قام ولي العهد القطري الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمس بوضع حجر أساس مشروع الميناء الجديد بمدينة مسيعيد والذي تبلغ تكلفته 25,6 مليار ريال قطري.

وقال رئيس هيئة الطيران المدني القطري رئيس لجنة مشروع الميناء الجديد عبدالعزيز النعيمي في كلمة له ان الرؤية للمستقبل والتحرك بخطى ثابتة نحو تحقيقها كان العنصر المميز لدولة قطر بين سائر الدول الأخرى وهو ما ظهر خلال الأزمة الاقتصادية الحادة التي عصفت باقتصادات الكثير من دول العالم.

وأضاف ان المشروع يعد احد أهم المشاريع العملاقة التي اخذ المسؤولون على عاتقهم تنفيذه والتي قدرت ميزانيته بنحو 25,6 مليار ريال قطري والمقام على مساحة تقدر بنحو 26,5 كيلومترا مربعا، مضيفا ان من المتوقع استكماله وافتتاحه في فبراير 2016 ليكون احد أهم واكبر الموانئ البحرية في المنطقة.

ودخل مشروع الميناء مرحلة جديدة وهامة عقب إرساء أول عقوده للشركة الصينية للهندسة الملاحية المحدودة بقيمة 3,2 مليارات ريال خلال شهر يناير الماضي حيث انجزت الشركة الكثير من اعمال الحفر والردم المنوطة بها بموجب العقد المذكور. ويشمل العقد حفر قناة دخول وحوض للسفن بعمق 17 مترا وبطول 3,6 كيلومترات وعرض 700 متر الى جانب إزالة 63 مليون متر مكعب من الرمل والصخور وتركيب دشم اسمنتية بطول 10 كيلومترات وانشاء كاسر امواج بطول 2,7 كيلومتر.

ويتضمن الميناء الذي يغطي مساحة اجمالية تقدر بنحو 26 كيلومترا الى جانب مركز الميناء الرئيسي قاعدة القوات البحرية الأميرية والقناة الصناعية للمدينة الاقتصادية الثالثة. كما يضم مجمعه الإداري كل الإمدادات التي تخدم العمل فيه مثل المدخل الرئيسي ومبنى مشترك للجمارك والموانئ ومركزا طبيا ومركز خدمات وجامعا ومركزا أمنيا يشمل الأمن العام والجوازات والإطفاء.

بريطانيا تزيد الضغوط لتعيين النساء في مجالس إدارة الشركات

لندن ـ رويترز: ستواجه الشركات البريطانية الكبرى مزيدا من الضغوط لزيادة عدد النساء في مجالس إدارتها ابتداء من العام المقبل وذلك وفقا للائحة جديدة نشرت امس لم تحدد حصة معينة للمرأة مثلما هو متبع في دول أوروبية أخرى. وقال مجلس التقارير المالية ان قواعد أكثر صرامة ستجبر الشركات المدرجة في البورصة على الكشف سنويا عن سياساتها الخاصة بالتنوع «وأي أهداف يمكن قياسها» وضعت لتطبيقها والتقدم الذي تحقق.

وفي حين ان القواعد الجديدة يبدأ سريانها في اكتوبر 2012 إلا ان مجلس التقارير المالية حث الشركات على ان تبدأ طواعية في تطبيقها فورا. وقال تقرير تم وضعه بتكليف من الحكومة البريطانية ان النساء يجب ان يشكلن 25٪ على الأقل من مجالس إدارة الشركات الكبرى لكنه لم يوص بحصص محددة مثلما هو متبع او مخطط في دول أوروبية أخرى من بينها فرنسا والنرويج واسبانيا. وقالت الشبكة الأوروبية للنساء العاملات ان نسبة المرأة في مجالس الإدارة بالشركات الأوروبية الكبرى ارتفعت الى 12٪ أو 571 مقعدا في 2010 مقارنة مع 8٪ في 2004.

وقال موقع الشبكة على الانترنت ان بريطانيا تجاوزت بالكاد المتوسط البالغ 11,7٪ في العام الماضي متخلفة عن النرويج والسويد وهولندا. ومن المقرر ان تنشر المفوضية الأوروبية مشروع قانون لإصلاح قواعد أسواق الأوراق المالية بالاتحاد الأوروبي وأظهرت مسودة حصلت عليها «رويترز» ان القانون الجديد «سيفرض على الشركات الاستثمارية الأخذ في الاعتبار التنوع كأحد المعايير عند اختيار أعضاء مجلس الإدارة».

حصة دول الخليج لا تتجاوز 1,5٪ من الإنتاج العالمي للكيماويات

الدوحة ـ كونا: قال نائب رئيس شركة (أرامكو) السعودية محمد العمير امس ان حصة دول مجلس التعاون الخليجي لا تتجاوز 1,5٪ من الانتاج العالمي للكيماويات وهو ما لا يتماشى مع امكانياتها الحقيقية.

ودعا العمير أمام المؤتمر الدولي الثاني لتكنولوجيا المختبرات (لابتك2011) الذي انطلقت اعماله بالدوحة اليوم الشركات الكيماوية في المنطقة الى العمل على زيادة خطوط انتاجها من هذه المواد بنحو عشر أضعاف على مدى السنوات الخمس المقبلة.

وذكر أن دول مجلس التعاون تختزن 35٪ من احتياطيات العالم المؤكدة من النفط ونحو ربع احتياطياته من الغاز الطبيعي مشيرا الى أن دول المجلس تنتج حاليا أكثر من 20٪ من النفط الخام في العالم وحوالي 10٪ من الانتاج العالمي للغاز.

كما تحدث أمين الصندوق الفخري لغرفة تجارة وصناعة قطر علي المسند في كلمة افتتاحية للمؤتمر عن أهمية الحدث الذي تنظمه الجمعية السعودية العالمية للعلوم والكيمياء بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة قطر وجمعية الكيميائيين البحرينية تحت عنوان «حلول التقنيات الحديثة لمواكبة تطلعات ادارة المختبرات التحليلية».

وأشار الى أن المؤتمر يناقش مواضيع ذات أهمية بالغة منها دور تكنولوجيا المختبرات في مواكبة مستقبل الطاقة كما يقدم في الوقت نفسه دورات تقنية متخصصة في مجالات ادارة وسلامة المختبرات وجودة وقود الطيارات والسيارات.

كما قدم المدير العام لمعهد الكويت للأبحاث العلمية د.ناجي المطيري عرضا شاملا عن المعهد وأهم اختصاصاته وفروعه.

ويشارك في المؤتمر الذي تستمر أعماله ثلاثة أيام عدد كبير من الخبراء والمختصين في تكنولوجيا المختبرات من شركات اقليمية عدة ومناطق مختلفة حول العالم.

وستعرض خلال المؤتمر أكثر من 100 ورقة عمل تتناول مواضيع تتعلق بآخر التطورات والانجازات في علوم الكيمياء ونقل التقنية الحديثة في تكنولوجيا المختبرات والصناعات الكيمائية في مجال النفط والغاز والمياه والبتروكيماويات والصحة والسلامة البيئية.

السعودية تعلن تشغيل مصفاة على البحر الأحمر خلال 3 سنوات

الرياض ـ يو.بي.آي: أكد الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية لينبع غرب السعودية علاء نصيف أن الهيئة تنفذ حاليا مشروع مصفاة البحر الأحمر لتدخل مرحلة التشغيل خلال السنوات 3 المقبلة وهي تعد ثالث وأكبر مصفاة على الساحل الغربي بتكلفة تصل نحو 20 مليار ريال.

وقال نصيف في تصريح صحافي عقب مشاركته في فعاليات المنتدى والمعرض الدولي الثاني للبتروكيماويات الذي تنظمه مجموعة (بي ام ايه جلوبيل) للمنتديات والمعارض الدولية بالدمام (شرق) «إن الهيئة الملكية في ينبع تتوجه حاليا الى اقامة مشاريع مختلفة في الجانب الصناعي باعتباره الرافد الأساسي للعملية التنموية في المدينة من أبرزها مشروع مصفاة البحر الأحمر».

وأضاف أن المصفاة تهدف إلى إنتاج منتجات بترولية تساعد على التوجه لصناعة البتروكيماويات موضحا أن الهيئة تعمل على إنشاء مجمعات وتجمعات صناعية مختلفة في مدينة ينبع الصناعية من ضمنها تجمعات لمصانع تنتج السلس التابع للطاقة الشمسية لصناعة مواد بلاستيكية تستخدم للسيارات ومواد البناء بالإضافة إلى مصانع أخرى في صدد إنشاء وتجهيز البنى التحتية لها.

وقدر نصيف جملة الإنفاقات على مشاريع مدينة ينبع الصناعية خلال نهاية العام الماضي بنحو 20 إلى 30 مليار ريال تصب في تجهيز المدينة من ناحية الخدمات الصناعية والتنموية منها الإسكان والصحة وغيرها بهدف الوصول إلى أن تصبح مدينة عالمية نموذجية موضحا أن المشاريع التي تم استثمارها تقترب من 120 مليار ريال.

دراسة: التوقعات الاقتصادية البريطانية مخيبة للآمال

لندن ـ كونا: كشفت دراسة أعدها «معهد الدراسات المالية» البريطاني ان انخفاض الدخل في بريطانيا يعد اكبر تراجع للعائلات ذات الدخل المتوسط منذ السبعينيات ما يؤدي الى زيادة عدد الأطفال الفقراء لحوالي 600 ألف طفل.

وتوقعت الدراسة التي نشرت أمس استمرار انخفاض الدخل لعامين حيث سيعاني ثلاثة ملايين ومائة ألف طفل من الفقر بحلول عام 2013، وتوقعت ارتفاع مستويات الفقر بين الأطفال والبالغين في السنوات المقبلة حتى عام 2015 و2016 وكذلك في عام 2020. وحذرت الدراسة أيضا من إمكانية مرور الأشخاص ذوي الدخل المتوسط بأوقات عصيبة حيث سينخفض دخلهم بنسبة 7٪ اثر ارتفاع معدلات التضخم وهو اكبر انخفاض منذ 35 عاما. وقال الباحث المشارك في اعداد الدراسة روبرت جويس ان «هذا الانخفاض سيكون اكبر تراجع في دخل الأشخاص ذوي الدخل المتوسط منذ عام 1974 حتى عام 1977 وهي السنوات التي أعقبت أزمة النفط وشملت أزمة الجنيه الإسترليني وإنقاذ صندوق النقد الدولي والاضطرابات الصناعية».

واشار الى ان 2,5 مليون من الآباء وأربعة ملايين من البالغين في سن العمل دون الأطفال سيعانون من الفقر الشديد.

بنك الإمارات دبي الوطني يستحوذ على مصرف دبي

دبي ـ د.ب.أ: أعلنت حكومة إمارة دبي امس ان بنك الإمارات دبي الوطني سيستحوذ على مصرف دبي في إطار مساعي الإمارة لتعزيز منظومة العمل المصرفي.

وقال بيان لحكومة الإمارة ان «الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي قرر استحواذ بنك الإمارات دبي الوطني على مصرف دبي ضمن مساعي تمكين المؤسسات المالية في الإمارة من القيام بأدوارها على الوجه الأكمل بما يخدم الاقتصاد الوطني ويدعم مكانة دولة الإمارات كمركز مالي عالمي». وذكرت الحكومة أن «عملية الاستحواذ تأتي إيذانا ببدء مرحلة عمل جديدة حافلة بالفرص لبنك الإمارات دبي الوطني ومصرف دبي، وتعكس مستوى المرونة التي تتعاطى بها الحكومة مع متطلبات المتغيرات الاقتصادية».

بمشاركة محافظي البنوك المركزية

ملتقى الكويت المالي الثالث يبحث تحديات الصناعة المصرفية العربية وآفاق الأسواق المالية

تستضيف الكويت، فعاليات ملتقى الكويت المالي الثالث، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد، الذي يتشارك في تنظيمه كل من بنك الكويت المركزي، واتحاد مصارف الكويت، ومجموعة الاقتصاد والأعمال يومي 31 أكتوبر و1 نوفمبر المقبلين في فندق شيراتون ـ الكويت. وبات الملتقى يشكل حدثا سنويا ومنصة للحوار بين صانعي السياسات النقدية في المنطقة والقيادات المصرفية المختلفة وبينهم وبين عدة مسؤولين في مواقع القرار في جهات معنية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويحضره عدد من الشخصيات الخليجية، من بينهم أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد اللطيف الزياني، ومحافظي البنوك الخليجية وهم محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي د.محمد الجاسر، محافظ بنك الإمارات المركزي سلطان بن ناصر السويدي، محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبدالعزيز، محافظ مصرف قطر المركزي الشيخ عبدالله بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج، الرئيس التنفيذي لبنك عمان المركزي حمود بن سنجور الزدجالي، محافظ البنك المركزي الأردني محمد سعيد شاهين، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ونائب محافظ بنك تركيا المركزي محمد يوروكوغلو. وأعلن رئيس مجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبوزكي أن ملتقى الكويت المالي يكتسب أهمية سواء لجهة توقيته أو المواضيع التي يعالجها ويناقشها، فهو ينعقد في مرحلة عربية استثنائية وفي مرحلة مازالت الصناعة المصرفية تواجه فيها تحديات عدة، نتيجة الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي، سواء بعد تفاقم أزمة الديون الأوروبية وانعكاسها على البنوك، أو لكون الاقتصاد الأميركي مهددا بالدخول في مرحلة انكماش، وهو ما يطرح تساؤلات عدة عن تداعيات مثل هذه الظروف على المصارف والمؤسسات المالية الخليجية والعربية وكيفية العمل على تحصينها في مواجهة التطورات. وتشكل هذه العناوين وغيرها محور الجلسات التي يتضمنها الملتقى، حيث يتضمن اليوم الأول ثلاث جلسات رئيسية، منها الجلسة الأولى تحت عنوان «الاستعداد للمرحلة المقبلة وجهة نظر المصارف المركزية» ويتحدث فيها محافظو البنوك الخليجية والعربية.

تريشيه: أزمة الديون الأوروبية أصبحت جذرية والمخاطر تتعاظم

فرانكفورت ـ رويترز: قال جان كلود تريشيه رئيس المجلس الأوروبي للمخاطر الذي يراقب الاستقرار المالي في القارة أمس ان أزمة الديون السيادية أصبحت أزمة جذرية وان المخاطر التي تواجه الاقتصاد تتعاظم بوتيرة سريعة.

وذكر تريشيه الذي يرأس البنك المركزي الأوروبي أيضا أنه ينبغي أن يصبح صندوق إنقاذ منطقة اليورو مرنا إلى أقصى درجة ممكنة لكن دون إشراك المركزي الأوروبي في رفع حجمه برأسمال مقترض. وقال تريشيه أمام لجنة الشؤون الاقتصادية والنقدية في البرلمان الأوروبي: «الأزمة جذرية ويجب معالجتها بطريقة حاسمة». وأضاف: «التشابك الكبير في النظام المالي الأوروبي أدى لارتفاع سريع في خطر الانتشار. هذا يهدد الاستقرار المالي في الاتحاد الأوروبي بالكلية ويؤثر سلبا على الاقتصاد الحقيقي في أوروبا وفي غيرها». وحث تريشيه الحكومات والسلطات الأوروبية على العمل معا لحل الأزمة وقال إن التأخير ستكون له عواقب وخيمة.

وقال تريشيه: «من الضروري أن تعمل كل السلطات في انسجام.. بالتزام كامل بحفظ الاستقرار المالي».

لوكسمبورغ تترسخ كمركز مالي في أوروبا

لوكسمبورغ ـ أ.ف.ب: دخلت الاسرة الحاكمة في قطر بشكل لافت سوق لوكسمبورغ مع اعلان شراء فرع من مصرف ديكسيا وبنك كي بي ال الخاص في عملية تستجيب لرغبة الدوقية الكبرى في ان تصبح مركزا ماليا اسلاميا في اوروبا.

ففي السنوات الاخيرة تعرضت السرية المصرفية التي سمحت في لوكسمبورغ بقيام احد اهم المراكز المالية في القارة الاوروبية منذ الحرب العالمية الثانية، بشكل كبير للانتقادات والهجمات ما اضطر السلطات لإعادة توجيه هذا القطاع الاساسي في اقتصادها.

واشارت دراسة لمكتب ارنست اند يونغ في سبتمبر 2010 الى ان نحو 37 مصرفا اسلاميا في لوكسمبورغ تدير 580 مليون يورو في الدوقية الكبرى اي ما يمثل اقل من 10٪ من حصص السوق. والرغبة في تطوير المالية الاسلامية بشكل اكبر في لوكسمبورغ بدعم من العائلة الملكية في هذه البلاد، قد تحققت الاثنتان مع الاعلان في اليوم نفسه عن شراء لؤلؤتي المركز المالي المحلي من قبل مجموعات مستثمرين مرتبطة بالعائلة الحاكمة في قطر. فقد اعلن مصرف كي بي سي البنك البلجيكي الاول ان شركة «بريسيجون كابيتال» وهي شركة مسجلة في لوكسمبورغ تمثل مصالح جهة استثمارية في دولة قطر، ستشتري فرعه في لوكسمبورغ كي بي ال بقيمة مليار يورو. ومن بين المساهمين في الشركة رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني.

V وكي بي ال واحدة من اولى المجموعات المصرفية الاوروبية الخاصة وهي موجودة في بلجيكا وفرنسا والمانيا ولوكسمبورغ وموناكو وهولندا واسبانيا وسويسرا والمملكة المتحدة.

وكان يفترض اصلا ان تشتري المجموعة الهندية هندوجا كي بي ال بقيمة 1,35 مليار يورو لكن الصفقة لم تتم في مارس 2011.

وبعد ساعتين تقريبا من ذلك اعلن وزير المالية في لوكسمبورغ لوك فريدن ان مجموعة من المستثمرين المرتبطين ايضا بالعائلة الحاكمة في قطر ستشتري مصرف ديكسيا بيل وهو فرع من بنك ديكسيا في لوكسمبورغ الذي يمر بأزمة حادة.

ويوظف ديكسيا بيل الذي تعود جذوره الى مطلع القرن التاسع عشر نحو 5500 شخص في العالم بينهم اكثر من ثلاثة الاف في لوكسمبورغ حيث يستحوذ على نحو ثلث السوق المحلي من مصارف التجزئة. واعرب فريدن الذي زار قطر في فبراير الماضي عن سروره قائلا «هذا امر جيد للسوق المالية لان المصرفين يتكاملان». ولم يعلن الوزير قيمة عملية شراء ديكسيا بيل، لكنه قال ان دولة لوكسمبورغ ستكون لها حصة «اقلية» في المصرف بقيمة 150 مليون يورو. واضاف ان «انجاز الصفقة سيتم في نهاية شهر اكتوبر الجاري. وأوضح ايضا ان رويال بنك اوف كندا سيشتري من بيل الـ 50٪ من الحصص التي لم تستحوذ عليها بعد في المؤسسة المشتركة ار بي سي ديكسيا انفستور سرفيسيز التي تدير نحو 470 مليارا من الاصول وتوظف نحو 1500 شخص. ويندرج بيع ديكسيا بيل في اطار عملية تفكيك مجموعة ديكسيا الفرنسية ـ البلجيكية، اولى ضحايا ازمة الدين في اوروبا.

وتنص الخطة ايضا على ان تستحوذ بلجيكا على كامل فرع مصرف ديكسيا البلجيكي وقيمته اربعة مليارات يورو، في حين ستؤسس الدولة الفرنسية مصرفا مخصصا للهيئات المحلية يشارك في ملكيته كل من «بنك بوستال» وصندوق الودائع (سيه ديه سيه).

واشار لوك فريدن الى نوع من «الغيرة» لدى الوزيرين الفرنسي والبلجيكي لأن لوكسمبورغ وجدت شاريا لفرع ديكسيا في لوكسبورغ من دون ان يؤثر ذلك على دافعي الضرائب في هذه الدولة.

«ضمان الاستثمار»: الاستثمارات العربية البينية تضاعفت 6 مرات خلال الـ 7 سنوات الأخيرة

توقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات تراجع تدفقات الاستثمار العربي البيني لعام 2011 نظرا لسيطرة حالة من الحذر على المستثمرين العرب وخصوصا داخل بعض الدول التي شهدت تطورات سياسية، بسبب احتمالات انخفاض استثمارات الدول العربية النفطية المصدرة للاستثمار وهدوء أنشطة الدمج والاستحواذ. وأعربت في ورقة عمل قدمتها إلى «مؤتمر الاستثمارات العربية البينية العربية ومشاكل تسوية منازعاتها ـ الواقع واقتراح الحلول» الذي اختتم أنشطته أمس في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة عن أملها في نجاح المنطقة في تجاوز التحديات بالاستناد إلى عدد غير قليل من العوامل الايجابية التي يمكن أن تقلل من حدة التأثير السلبي للعوامل السياسية على مناخ الاستثمار. وذكرت إلى أن بيانات المؤسسة تشير إلى أن تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة تضاعفت إلى نحو 138,1 مليار دولار بمتوسط سنوي 23 مليار دولار خلال الفترة 2005ـ2010 أي ما يزيد عن 6 أمثال إجمالي التدفقات خلال الفترة من 1999 إلى 2004 البالغة نحو 19,4 مليار دولار بمتوسط سنوي 3,23 مليار دولار. وخلال الفترة من 1995 إلى 2010 البالغة 16 عاما، أوضحت المؤسسة أن تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة الواردة بلغت نحو 165 مليار دولار بمتوسط سنوي 10,3 مليارات دولار، 78٪ منها لنحو 5 دول عربية حيث حصلت السعودية على 64,3 مليار دولار بحصة 39,0٪ منها، تلتها السودان بنحو 23,3 مليار دولار وحصة 14,1٪، لبنان بنحو 14,8 مليار دولار وحصة 9,0٪، مصر بنحو 14,4 مليار دولار وحصة 8,7٪، ثم الإمارات بنحو 11,3 مليار دولار وحصة 6,8٪.

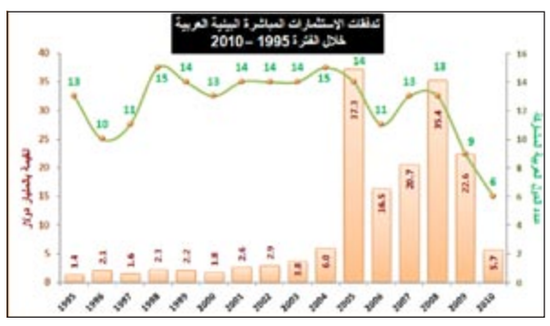

ما علل الاقتصاد العالمي؟

مع استمرار الأزمة الاقتصادية منذ عام 2007، ينشغل الجميع بسؤال مركزي واحد: لماذا لم ترحل الأزمة حتى اليوم؟ لماذا لا تزال قائمة بين ظهرانينا؟ وما لم نعمق فهمنا لجذور الأزمة فلن نستطيع العثور على الحل الناجع، وحتى هذه اللحظة، لا نملك الفهم ولا نملك الحل.

قيل إن الأزمة مالية، فتركز جهد الحكومات على ضفتي الأطلسي على المصارف، ودشنت خطط تحفيز الاقتصاد بوصفها مسكنات آنية لابد منها لسد النقص في المعروض النقدي، ريثما يتعافى القطاع المصرفي ويستأنف نشاطه في الإقراض كالمعتاد، اليوم استعادت المصارف عافيتها وربحيتها وعادت إلى صرف المكافآت، لكن الإقراض لم يستعد عافيته رغم تدني أسعار الفائدة ذات المدين الطويل والقصير بشكل غير مسبوق. مسؤولو المصارف يزعمون أن ضعف الإقراض عائد إلى ضعف الأهلية والجدارة الائتمانية للمقترضين جراء استمرار علل الاقتصاد، صحيح أن ثمة بيانات تدعم هذا الزعم بنسبة ما، لكن الشركات الكبيرة تملك تريليونات الدولارات، ولذلك فليس المال ما يحبس هذه الشركات عن التوسع في الاستثمار والتوظيف. بيد أن بعض الشركات الصغيرة ـ وربما كثير منها ـ في موقف مغاير: هي غير قادرة على التوسع في أعمالها لحاجتها إلى الأموال، وهو ما يتسبب في انكماش أنشطة كثير منها.

ومع ذلك فقد عاد الاستثمار التجاري بمجمله ـعدا قطاع الإنشاءاتـ ليشكل ما نسبته 10٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يقل قليلا عما كان عليه قبل الأزمة والبالغ 10,6٪.

ولما كان قطاع الإنشاءات متخما بفائض كبير يزيد على الحاجة، فليست في الأفق المنظور فرصة لعودة الثقة إلى مستواها السابق قبيل الأزمة مهما فعلنا في القطاع المصرفي. العامل الأساسي الذي فجر أو سرع الأزمة الاقتصادية حالة الانفلات التي عاشها القطاع المصرفي إثر التراجع التدريجي والأهوج في تطبيق الضوابط المصرفية، واليوم تتضاءل فرص التعافي من هذه الأزمة الطاحنة بسبب فائض المعروض في العقارات وتزايد ديون الأسر.

لكن الاقتصاد كان شديد الاعتلال قبل وقوع الأزمة، فالفقاعة العقارية كانت بمثابة ورقة التوت التي غطت على مواطن ضعفه الحقيقية. ولولا وجود استهلاك مدعوم بـ «اقتصاد الفقاعات» لكنا شاهدنا انخفاضات كاسحة في الطلب الكلي. وبدلا من حدوث ذلك، تراجعت معدلات الادخار إلى نسبة 1٪، بينما كانت نسبة 80٪ من الطبقة الدنيا من الأميركيين تنفق سنويا بمعدل 110٪ من دخولها، وحتى لو تعافى قطاع المصارف بصورة كاملة، ولم تستوعب الطبقة المسرفة من الأميركيين درس أهمية الادخار، لظل معدل استهلاكهم بنسبة 100٪، وبالتالي فكل من يراهن على عودة المعدلات الاستهلاكية كخلاص من الأزمة يعيش في وهم كبير. إصلاح القطاع المالي كان ضروريا للتعافي الاقتصادي، لكنه لم يكن كافيا، ولفهم ما يتعين عمله، ينبغي لنا أن نفهم المشكلات الاقتصادية قبل انفجار الأزمة.

أولا، لقد كانت أميركا والعالم ضحية نجاحهم الاقتصادي، فالزيادة السريعة في معدلات الإنتاج الصناعي فاقت معدلات الطلب، وهو ما تسبب في تراجع التوظيف في قطاع الإنتاج، وتحولت أعداد كبيرة من العمال إلى قطاع الخدمات. هذه المشكلة شبيهة بالمشكلة التي ظهرت في بدايات القرن العشرين، عندما أجبر النمو السريع في قطاع الإنتاج الزراعي العمال على التحول من المناطق الريفية إلى مراكز الإنتاج الحضرية، ومع تراجع مداخيل عمال القطاع الزراعي بأكثر من 50٪ بين عامي 1929 و1932، كان من الممكن توقع حدوث هجرة واسعة.

جوزيف ستيغليتس
عالم الاقتصاد الشهير والحائز جائزة نوبل في الاقتصاد